لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان
في شبه الجزيرة العربية

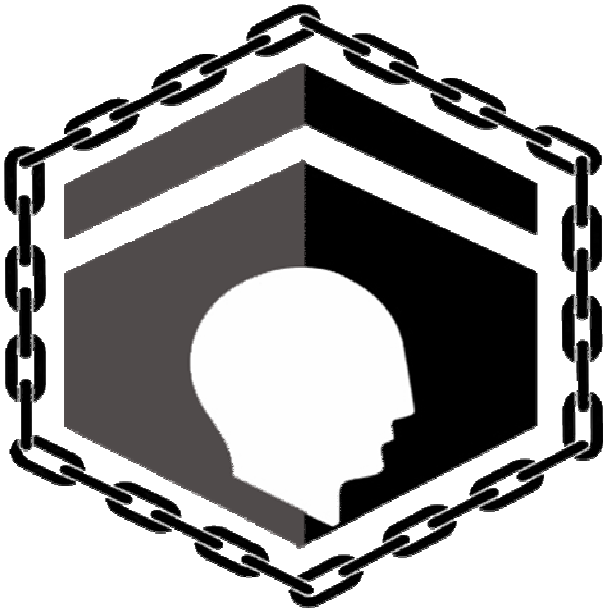

السجناء المنسيون

تقرير يلقي الضوء على المعتقلين التسعة
في سجون الكيان السعودي
المتهمين بتدبير انفجار الخبر عام ١٩٩٦

www.cdhrap.net

Email: info@cdhrap.net

تمهيد

عندما تفتح صفحة جديدة في التأريخ تتسابق العناوين إلى أعلى الصفحة لتسجل سابقة في سرد الوقائع وبصورة واقعية ولتخط ملحمة في سجل الأمة التي صنعت ذلك التأريخ .
لقد قدر لشعب القطيف والأحساء من الشيعة أن يعيشوا في ظل نظام سياسي ظالم استطاع بصورة وبأخرى أن يسخر كل طاقاته لإحالة تلك الأرض الطيبة إلى صخور جرداء يسكنها أشباح مسلوبي الإرادة ، يرددون ما يريد أن يقوله ، إلا ان ذلك الشعب الأبي اثبت عكس ذلك ورسم خطوط ثورته على الواقع الفاسد رجال دخلوا التأريخ ، إلا ان الواقع الظالم والمنافق حاول أن يمحوا من ذاكرة الأحرار تلك الصورة المشرقة .
دخل سجون كيان بني سعود البائس عام ١٩٩٦ رجال من شيعة المنطقة الشرقية في شبه الجزيرة العربية بتهم باطلة حاول الكيان السعودي وبكل وسيلة أن يلصقها بهم في محاولة لتفادي الإحراج الذي وقع فيه أمام حليفته الولايات المتحدة الأمريكية والعالم بعدم تمكنه من الكشف عن منفذي انفجار الخبر عام ١٩٩٦ فأصبح يتخبط في إلصاق التهم بمواطنين أبرياء من الشيعة موحياً إلى حلفائه من الأمريكان بأنه العدو اللدود للشيعة ، وهو أمر يفرحهم ، إلا ان الحقائق "وان كانت ظاهرة في أول التحقيقات" أثبتت بان من طالهم الاعتقال بريئون من التهمة .
لقد مرت سنين طويلة على حادث الخبر ولا زال معتقلونا خلف قضبان السجون في أقبية مظلمة وظالمة ، لا أحد من العالم يذكرهم سوى أحبتهم ، كما لم يجهد أحد نفسه في الكشف عن غوامض الحدث الذي أصاب أمريكا في الصميم ، كما ان المنظمات الدولية المعنية بحقوق الإنسان هي الأخرى قد أغلقت ملفهم ، ولكننا لا يمكن أن ننساهم مهما طال أمد اعتقالهم .

انفجار الخبر

في الخامس والعشرين من يونيو / حزيران من عام ١٩٩٦ ، توقفت سيارة من نوع داتسن يقودها شخص مجهول ، في الزاوية البعيدة لموقف السيارات الملاصق للبناء ١٣١ في قاعدة الملك عبد العزيز في الظهران في المملكة العربية السعودية .

وكان البناء المؤلف من ثمانية طوابق، جزءًا من مجمع سكني يعرف بمجمله بـــ"أبراج الخبر"، وكان مأوىً لأكثر من ألفين من القوات الأمريكية والبريطانية، والفرنسية والسعودية، والذي يأوي طاقم القوات الجوية الأميركية العاملة فـــي قاعدة الظهران العسكرية الجوية والمسؤولة عن (مراقبة الحضر الجوي على جنوب العراق) بعد انتهاء أزمة الكويت عام ١٩٩١ ويضم المجمع ٢١٩ بناية سكنية ، وكان البناء ١٣١ يقطنه حصرياً أفراد القوة الجوية الأمريكية.

وبعد عدة دقائق، دخلت سيارة شفروليه بيضاء ذات أربعة أبواب من نوع كـــابريس موقـــف السيارات وانتظرت كي تقوم سيارة الداتسن بإشعال وإطفاء أنوارها الأمامية بسرعة معطيـــة بذلك إشارة واضحة. وعندما فعلت سيارة الداتسن ذلك، تبع صهريج معبأ بحوالي خمسة آلاف باوند من المتفجرات سيارة الشفروليه إلى موقف السيارات.

وبعدما توقف الصهريج بجوار السياج، تمامًا أمام الحائط الشمالي من البناء ١٣١، قفز السائق وزميله من الصهريج مسرعين إلى سيارة الشفروليه وانطلقا بسرعة تتبعهما سيارة الداتـــسن، وكان أحد العسكريين الأمريكان يقوم بمهمة الحراسة من على سطح البناء ١٣١ عنـــدما رأى السائق والراكب ينزلان من الصهريج، والسيارتان تنطلقان مسرعتين .

وقام العسكري وحارسان آخران بإطلاق جرس الإنذار وحذروا الـــساكنين بـــإخلاء المكـــان مباشرة. وعندما أخلي القسم الأكبر في طابقين انفجر الصهريج مخلفًا حفرة هائلة بعمق عشرة أمتار وقطر يبلغ نحو ٢٦ متراً ومدمرًا الواجهة الشمالية من البناء تمامًا ، وقتل في الانفجـــار تسعة عشر عسكريًا أمريكيًا وجرح ٣٧٢ آخرين .

ولقد تضاربت الأخبار عن عدد القتلى في الانفجار ، فحسب تصريح وزير الخارجية الأمريكي (كريستوفر هيل) بأن عدد القتلى ناهز الخمسين قتيلاً فضلاً عن مئات المصابين والمفقودين.

وذكرت بعض الأخبار بان عمّال الإنقاذ يبحثون عن ٢٢ شخصاً بين الأنقاض ما يزالون فـــي عداد المفقودين ويوجد بين ١٧ ــ ٢٣ قتيلاً كثير منهم من الأمريكيين.

وعن قوة الانفجار قال شهود عيان إن الانفجار سمع على بعد يتجاوز العشرين كيلومتراً حيث لاحظوا بريقاً قوياً يسطع فـــي السماء ، وقال أحدهم أنه كان مع عائلته فـــي الأسواق التجارية بمدينة الخبر عندما وقع الانفجار حيث تطايرت جدران المجمع الزجاجية وتساقطت واحداً تلو الآخر.

وقد وصف مسؤول أمريكي الأضرار بقوله: (كانت هناك بنايتان واحدة تدمرت بصورة كبيرة وأخرى تدمرت بصورة جزئية ونحن نعتقد بأن هاتين البنايتين تتكونان من ثمانية إلى عشرة طوابق .

كما أن حجم المتفجرات وحسب قول المحققين التي استخدمت فـــي عملية التفجير تقدر زنتها بحوالي (٣ آلاف رطل) من مادة التفجير السريعة (آر. دي. اكس) وهي مادة بلاستيكية شديدة الفعّالية تستخدم للأغراض العسكرية والصناعية، وتتحكم الدول الغربية بتصديرها على نحو دقيق)

الاتهامات :

لقد أصاب هول الانفجار الأمريكان والسعوديين بذهول كبير جعلهم يتخبطون في توجيه الاتهام وتحديد الجهة المنفذة ، ففي الأيام الأولى وجهت فيها الاتهامات للسلفيين (الأفغان العرب) وبعد أيام توجهت الاتهامات للعراق وبعدها للشيعة (حزب الله الحجاز) ومن ثم السوريين وإيران وحزب الله لبنان وكذلك وجهت اتهامات لأمراء سعوديين .

أما رئيس الكيان الصهيوني (عزرا وايزمن) فقد وجّه الاتهام بشكل مباشر لإيران عند اجتماعه مع "كريستوفر هيل" خلال جولته فـــي المنطقة وقت حدوث الانفجار حيث قال :
"أنا واثق من أن إيران وراء الانفجار، وحان الوقت لكي يدرك الجميع ذلك ، وإنها كانت وراء انفجارات مماثلة فـــي لبنان ومصر ، كما أن العالم يجب ألا يعمل فقط على البراهين، العالم يجب أن يعمل على الفرضيات وتقييم المعلومات. إنه وقت يدرك العالم فيه أن إيران هي أعظم أعداء الحضارة الأوربية " .

كما اتهم رئيس الوزراء الصهيوني (بنيامين نتنياهو) إيران فـــي الحادث حيث قال لصحيفة بديعوت احرنوت ***"إننا لا نعرف بعد من هم الإرهابيون ولكن إيران تشجع هذا النوع من الأعمال واننا إلى ذلك نشهد تصاعداً للنشاطات الإيرانية الموجهة مباشرة ضد إسرائيل"*** .

الخلافات السعودية الأمريكية

بعد انقضاء أربعة أيام تقريباً على الانفجار أظهرت وسائل الإعلام أن هناك خلافات بين فريقي التحقيق السعودي والأمريكي .

فقد أظهرت الولايات المتحدة الأمريكية غطرستها المعهودة مع الكيان السعودي فـــي التعامل مع الحادث رغم كل التسهيلات السعودية .وقد حاول وزير الدفاع الأمريكي وليم بيري عند زيارته لمنطقة الحادث وتحدثه للصحفيين مع بندر بن سلطان أن يظهر بأنه لا يوجد هناك اختلاف حول تعاون السلطات السعودية!.
ورغم أن بندر بن سلطان المرافق لبيري فـــي زيارته التفقدية لموقع الانفجار فـــي الخبر كان يشارك بيري فـــي عدم وجود اختلاف بين فريقي المحققين الأمريكيين والسعوديين. إلا أنه كان يؤكد على تولي السعودية للتحقيق وهو ما يدلل على وجود مطالب أمريكية فـــي التدخل فـــي سير التحقيقات .

ويمكن القول بأن الاختلافات كانت موجودة قبل حدوث انفجار الخبر فـــي الظهران وذلك عندما أراد فريق المحققين الأمريكي مقابلة المتهمين الأربعة فـــي تفجير مقر البعثة الأمريكية لتدريب الحرس الوطنى في (العليا) بالرياض فـــى نوفمبر ١٩٩٥ قبل إعدامهم دون تمكنه من إجراء هذا اللقاء ، الأمر الذي يثبت عدم استقلالية السعودية باتخاذ أي قرار .

كما أن تصريحات بندر تظهر بوجود خلاف حيث قال في إحدى تصريحاته " ***فـــي كل تحقيق سري ودقيق توجد هناك بعض الزلات والعثرات كما إننا نرحب بمشاركة أصدقاءنا الأمريكان وإن السعودية ترحب بالمساهمة الأمريكية فـــي التحقيقات ولكن مسؤولية الأمن تظل مسؤولية سعودية*** "
كما صرحت وزيرة العدل الأمريكية (جانيت رينو) ووجهت انتقادات علنية إلى الكيان السعودي قائلة :
" ***إن الحكومة السعودية هي التي أخفت على السلطات الأمريكية الكثير من المعلومات الهامة حول الموضوع*** " .

كما أن لويس فريه (مدير مكتب التحقيقات الفيدرالي من عام ١٩٩٣ الى عام ٢٠٠١) قد زار الرياض ثلاث مرات ومع ذلك فشلت محاولاته فـــي استخلاص المعلومات الواضحة من السعوديين ، حيث صرح قائلاً :

"لم نحصل على كل ما طلبناه وأثَّر ذلك سلباً فـــي قدرتنا إلى التوصل إلى خلاصات وعلى توجيه التحقيق باتجاهات مختلفة ، ولم يتمكن المحققين الأمريكيين من الحصول على معلومات كافية تتيح لهم التوصل إلى نتائج أو خلاصات متينة" .

إن هذه التصريحات تظهر وجود أزمة فـــي العلاقة أو على الأقل فـــي سير التحقيقات ومحاولة التدخل أو الاستفراد بها من قبل الجانب الأمريكي.

الاعتقالات

حاول الكيان السعودي وبكل الوسائل إلصاق التهمة بالشيعة في الوقت الذي لم تظهر أي مؤشرات تدلل على تورط أحد من المواطنين الشيعة في الانفجار . ولا تعدو المسألة كيدية أو طلب ثأر ، وكان الأمريكان على يقين وحسب المعلومات والدلائل المتوفرة لديهم بأن انفجار الخبر هو نسخة تكاد تكون مشابهة لتفجير الرياض في مقر البعثة الأمريكية لتدريب الحرس الوطني فـــي الرياض في نوفمبر/تشرين الثاني ١٩٩٥.

ولأجل رسم سيناريو لتورط شيعي بالانفجار قامت سلطات الكيان السعودي باعتقال العديد من المواطنين الشيعة بلغ عددهم في الشهر السابع الذي تلا الانفجار ٥٧ شخصاً وفي الشهر الثامن ٦٠ شخصاً وبلغ المجموع أكثر من ٢٠٠ شخص في الأشهر الثلاثة التالية.

وكان المعتقلون من مختلف طبقات المجتمع ، فمنهم عالم الدين ومنهم الطالب الجامعي والموظف وغيرهم . وكانت الاعتقالات التي أقدم عليها جهاز (المباحث العامة) وبأمر مباشر من محمد بن فهد (الحاكم المحلي للمنطقة الشرقية) تمت (بمداهمة المنازل ومقرات العمل الحكومية والأهلية).

الاتهامات الأمريكية

في الوقت الذي أطلقت فيه إسرائيل اتهاماتها مباشرة للجمهورية الإسلامية في إيران بتدبير الانفجار ، واتهام سلطات الكيان السعودي مباشرة للمواطنين الشيعة ، إلا أن الولايات المتحدة لم تتهم أحد في بداية الأمر واستبعدت جميع الأدلة التي ساقها الكيان السعودي ، الأمر الذي أدى إلى حدوث خلافات ما بينهما ، إلا أن الاتفاق الحاصل ما بين رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي (لويس فريه ، شغل منصب مكتب التحقيقات الفدرالي من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤) وبندر بن سلطان حول إصدار لائحة اتهام للشيعة جعل مكتب التحقيقات الفدرالي يتبنى الأمر ويصدر تقريراً بذلك يلصق التهمة بالمعتقلين التسعة الذين لا يزالون خلف القضبان ، وهو الأمر الذي رفضته الاستخبارات المركزية الأمريكية وشككت في المعلومات الواردة في لائحة الاتهام لأنها تريد أن تمسك بالمنفذ الحقيقي وليس الوهمي ، وهو ما تأكد لديها حينما عجزت من الحصول على دليل يدين المواطن الشيعي هاني عبد الرحيم الصايغ ، فقامت بتسليمه لسلطات الكيان السعودي لتتخلص من تبعية اعتقاله .

كما أن احتمال تورط الجمهورية الإسلامية في إيران هو مستبعد من قبل أمريكا أيضاً وهو ما أكده السفير "رون نيومان" الّذي كان يشغل منصب مدير دائرة إيران والعراق في مكتب شؤون الشرق الأوسط التابع لوزارة الخارجية الأمريكية من عام ١٩٩١ إلى عام ١٩٩٤ حيث قال بأنه قد ميز نمط في السلوك الإيراني: ***وهي أنه في كلّ مرة يزداد فيها التوتر ما بين إيران والولايات المتحدة فإنه يحدث زيادة في الاستطلاعات الإيرانية للقدرات العسكرية والدبلوماسية الأمريكية.يمكن اعتبار النمط معادياً لكنه من الممكن أن يكون دفاعياً بصورة مساوية.***

الاتهامات السعودية

بعد ثلاثة عشر سنة من الانفجار وبعد العجز عن الوصول إلى المنفذ الحقيقي للانفجار وقناعة الولايات المتحدة بعدم تورط الشيعة فيه ، صدر في شهر يونيو ٢٠٠٩ تقرير أمريكي رفعت عنه السرية حول ملابسات الانفجار يصف تواطئ "لويس فريه" مع السعوديين لإلصاق تهمة التخطيط للانفجار بإيران وذلك من أجل إلقاء تبعة التنفيذ بالمواطنين الشيعة .

لقد أصر الكيان السعودي باتهاماته للشيعة ومحاولته عرقلة سير التحقيقات والتأثير على "لويس فريه" واستمالته لجانبها من خلال الإغراءات المادية الكبيرة مما جعله ان يصدر في نهاية رئاسته لمكتب التحقيقات الفدرالي عام ٢٠٠١ لائحة اتهام للمواطنين الشيعة . وبعد هذه الفترة الطويلة ولعلم وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية بضحالة الأدلة التي ساقها فريه في لائحة الاتهام ولأجل إجلاء الحقيقة ، كشفت في التقرير الأخير أسلوب الخداع الذي مارسه الكيان السعودي في حرف الحقائق والتغطية عن المنفذ الحقيقي للانفجار وإلصاقه في الشيعة والذي لا يزال يعاني من نتائج ذلك الخداع المعتقلون التسعة الذين لا يزالون خلف القضبان .

لائحة الاتهامات الأمريكية

أصدرت إحدى المحاكم الفدرالية في ٢٢ يونيو ٢٠٠١ لائحة اتهام مؤلفة من ٢٩ صفحة اتهمت بموجبها ١٣ شخص سعودياً وآخر لبنانياً بمسؤوليتهم عن حادثة تفجير الخبر ، وأشارت لائحة الاتهام إلى تورط إيران في الانفجار ولكنها لم تتضمن اتهاماً لمسئولين إيرانيين محددين.

إن طبيعة ومحتويات هذه اللائحة وتوقيت نشرها يثير العديد من علامات الاستفهام حول طبيعة الاتهامات والأشخاص المتهمين .

ففي الوقت الذي كانت أمريكا ترفض اتهام أي شخص سواء كان شيعياً أو سنياً استناداً إلى التحقيقات السعودية ، إلا أنها الآن تصدر لائحة اتهام ضد ١٤ شخصاً من الشيعة بتفجير الخبر استناداً إلى معلومات مزعومة قد حصلت عليها بعد خمس سنوات من الانفجار وبدون مساعدة المحققين السعوديين بحيث يكون رد فعل الكيان السعودي مشابهاً إلى موقف أمريكا في رفض نتائج التحقيقات السعودية سابقاً.

وقد سارع الكيان السعودي إلى إعلان معارضته لهذه اللائحة ، فقد قال سلطان بن عبد العزيز آل سعود وزير الدفاع والطيران السعودي : ***"إن المملكة العربية السعودية اعتبرت إن من حقها وحدها توجيه الاتهام في حادث التفجير في الخبر واتخاذ أي إجراء. كما انه يعود إليها وحدها أن تحقق من لائحة الاتهام في حادث التفجير في الخبر واتخاذ أي إجراء. كما انه يعود إليها وحدها أن تتحقق من لائحة الاتهام التي أعلنتها واشنطن أول أمس لأن السعودية هي المرجع الأساسي في هذه القضية".***

أما أسباب إصدار أمريكا لهذه اللائحة في هذا الوقت فيمكن التعرف عليها من خلال ما يلي :
أولا: إن قضية الخبر مضى عليها خمس سنوات ولم يتمكن مكتب التحقيقات الفدرالي من الإمساك بخيط يؤدي للكشف عن منفذي هذا التفجير مع العلم إن هناك فقرة في القانون الأمريكي تقول بأنه يجب أن يتم البت في أي قضية قبل مرور خمسة سنوات عليها ، فأما أن يتم إغلاق الملف أو إصدار حكم نهائي فيها.
ثانياً: لقد تزامن إصدار لائحة الاتهام مع فترة انتهاء مدة رئاسة رئيس مكتب التحقيقات الفدرالي (لويس فريه) ، فقام بالتعجيل بإصدار هذه اللائحة ليثبت بأنه قام بإنجاز كبير قبل أن يغادر مقعده في منصب رئاسة المكتب وهو الموضوع الذي ارّقه كثيراً حيث لم يحقق أي إنجاز يذكر في الكشف عن منفذي الانفجار.

نقاط الضعف في لائحة الاتهام الأمريكية

لقد صدرت لائحة الاتهام الأمريكية من إحدى المحاكم الفدرالية الأمريكية والتي تحمل في طياتها قصصاً لا تستند إلى الواقع وان أي متأمل لهذه اللائحة يلاحظ مدى الضعف الحاصل فيها.
فالمعروف عادة عند إصدار أي اتهام بحق أي متهم ومن أي محكمة يجب أن يكون هناك متهم وشاهد وأدلة، وفي حالة غياب المتهم فأنه يكتفي بوجود الشهود والأدلة حيث يبنى حكم الاتهام استناداً إلى هذين الشرطين ، ولقد دأبت جميع المحاكم الدولية والمحلية على هذا السياق وحتى المحاكم الأمريكية نفسها .
فمثلاً عند مقاضاة قضية انفجار سفارتي أمريكا في تنزانيا ونيروبي كان هناك أربعة متهمين بالإضافة إلى وجود الشهود والأدلة بغض النظر عن صدق الأدلة والشهود وإدانة المتهمين.
وفي قضية انفجار (اوكلوهاما) كان المتهم موجوداً في المحكمة ، وحتى في محكمة مجرمي الحرب الدولية يكون المتهم موجود ولا يعتد بوجود الأدلة لوحدها.

بالإضافة إلى ذلك فأن نفس حياكة القصة وتحركات المتهمين وعلاقتهم بحزب الله لبنان ، بان عليها الضعف وتبدو كأنها قصة تم إعدادها من قبل مؤلف يفتقر إلى مبادئ التأليف ، وذلك لورود العديد من المتناقضات فيها ، من قبيل استطلاع الأهداف ، حيث لا يعقل أن تستغرق

عملية الاستطلاع والبحث عن المقرات العسكرية للجيش الأمريكي من قبل مجموعة منظمة ، كما تزعم اللائحة ، من سنة ١٩٩٣ إلى نهاية عام ١٩٩٤، علماً إن المتهمين هم من المنطقة الشرقية وقريبين من الخبر وان معظم تواجد الأمريكيين فيها ولا يحتاج ذلك إلى هذا الجهد في تحديد هدف طوال هذه المدة.

وهناك نقطة ضعف أخرى وهو تركيز اللائحة على حزب الله (السعودي) وإغفال المعارضة السنية في الاتهامات والتي سبق وان كان لها تجارب في هذا المجال وسبق وان صرّحت وبصورة علنية عن معارضتها للتواجد العسكري الأمريكي في المنطقة وكانت مسئولة عن انفجارات العليا في الرياض حسب ادعاء الكيان السعودي نفسه والذي لم يرد فيها ذكر للمعارضة الشيعية في ذلك الوقت. وأصبح التركيز على حزب الله لبنان وإيران في هذه المسألة وكأن المسألة تعنيهم بصورة كبيرة وتهدد مصالحهم، حيث دأبت الإدارة الأمريكية إلى حشر اسم حزب الله لبنان في أي قضية تستهدف الأمريكان سواء كانت في لبنان أو في أي منطقة أخرى.

وقد أشارت لائحة الاتهام إلى بعض الأشخاص الذين هم من طلبة العلوم الدينية الذين كانوا يواصلون دراستهم في الحوزات الدينية الإيرانية، بينما ثبت للجنة الدفاع عن حقوق الإنسان في شبه الجزيرة العربية من خلال عدة شهود من طلاب العلوم الدينية المقيمين في مدينة قم الإيرانية إن هاني الصايغ من الذين زعمت لائحة الاتهام بأنه متهم كان في تلك التواريخ التي ذكرتها اللائحة في مدينة قم ولم يغادرها إلى مكان آخر .

بالإضافة إلى ذلك فان الشريك الأساسي لأمريكا في هذه القضية والمعني في التحقيقات بخصوص الانفجار وهو الكيان السعودي ، لم يوافق كلياً على هذه الرواية وعلى الاتهام وان كان يوافق على أصل المبدأ ، وهو اتهام الشيعة في الانفجار واستبعاد المعارضة السنية.

فالواضح من لائحة الاتهام الأمريكية إنها استندت إلى التحقيقات السعودية حيث كما قلنا سابقاً بأن السعوديين قد استبعدوا ضباط مكتب التحقيقات الفدرالي من التحقيق مع المتهمين المزعومين في انفجار الخبر كما ورد في تصريحات المسئولين السعوديين ، وسبق وان اشتكى مكتب التحقيقات الفدرالي من عدم إشراكهم في سير التحقيقات ،ولكن المكتب هذه المرة استند بشكل كبير على نتائج التحقيقات السعودية حيث إن المكتب يعلم جيداً بأن جميع الاعترافات تنتزع من المتهمين بالإكراه والتعذيب والتي لا يمكن اعتمادها مبدئياً في بناء اتهام موجه إلى المتهم سواء من قبل القاضي أو من قبل الجهة الصادرة للاتهام وهذا ما تؤيده فقرات الأنظمة القضائية السعودية أو العالمية.

فقد نصت المادة الثانية من نظام الإجراءات الجزائية السعودي على عدم تعريض المقبوض عليه للتعذيب أو المعاملة المهينة للكرامة ، وكذلك المادة ١٥ من اتفاقية مناهضة التعذيب حيث منعت الاستشهاد بأية أقوال يثبت انه تم الإدلاء بها نتيجة التعذيب كدليل في أية إجراءات ، علماً بإن الكيان السعودي هو طرف في هذه الاتفاقية.

أما الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فقد كان صريحاً في هذه المسألة في الوقت الذي يعتبر هذا الإعلان من أول المعاهدات الدولية وصادق عليه تقريباً جميع الدول المنظمة إلى الأمم المتحدة ، حيث تنص المادة ٥ من هذا الإعلان على انه لا يجوز إخضاع احد للتعذيب ولا للمعاملة القاسية.

إن التناقض في التصريحات الأمريكية بعد الحدث مباشرة كان مؤشراً على مدى زيف لائحة الاتهام الأمريكية وفقدانها للقيمة القانونية التي يفترض أن تكون مستندة إلى وقائع وحقائق موضوعية غير منساقة وراء تهويلات وتصريحات صحفية لا تمت إلى قانون المحاكمات والاتهامات بصلة، حيث تكون عرضة للانتقاد من قبل حتى المبتدئين والذين ليس لهم إطلاع كبير على الاتفاقيات والقوانين الدولية التي تخص حقوق الإنسان.

فقد قالت صحيفة الشرق الأوسط ***"إن تخمينات الصحف الغربية تركزت على إن الجناة ينتمون إلى جماعات الأفغان".***

وقال وزير الخارجية الأمريكي: ***"إن ما يسمى الأفغان العرب مشكلة في دول منطقة الشرق الأوسط وليس في السعودية فقط وان القيادة المركزية الأمريكية ستناقش وتبحث هذه المشكلة بشكل كامل".***

"واشنطن لا تستبعد تورط أمراء سعوديين بانفجار الخبر ضمن حسابات داخلية".

"يقول بعض الخبراء الغربيين: إن السعودية تجد إن الملائم أكثر أن تتهم الشيعة من أن تعترف بإمكانية إنها تواجه تحدياً خطيراً من داخل المملكة التي يسيطر عليها السنة.

فالملاحظ لهذه التصريحات يجد هناك تناقضاً وارتباكاً في تحديد هوية منفذي العملية والجهة التي تقف ورائهم.

فعلى الرغم من وجود حقيقة واضحة لا لبس فيها وهي تطابق وجهات نظر الأمريكيين والسعوديين واشتراكهم في الرغبة باتهام الشيعة وإلقاء اللوم على إيران وحزب الله لبنان حيث

يعتبران (إيران وحزب الله لبنان) من وجهة نظر الطرفين مصدرا التهديد للوجود الأمريكـــي في الخليج، إلا إن الأمريكيين كانوا أكثر واقعية في تحديد هوية المنفذين من السعوديين.

فبرغم التأثير والإيحاء النفسي لاتهام الشيعة فإن أمريكا تنظر إلى عملية تحديد هوية المنفذين هو إنها عملية لمعرفة أسباب الداء وبالتالي القدرة على معالجته على اعتبار إنها لا تريـــد أن تدع مصالحها في الخليج عرضة للخطر لمجرد رغبتها في الاتهام المجرد الذي لا يكشف عن العدو الحقيقي لها وتبقى بعد ذلك في دوامة من التحقيقات لا طائل لها ويبقى المنفذون بعيدون عن الأنظار ، أما السعوديون فلديهم رغبة جامحة في اتهام الشيعة وإظهارهم للعالم على إنهم لا ينسجمون مع المجتمع السعودي ويبقون مصدر قلق دائم لهم وللغربيين.
وهذه حقيقة يجب أن لا نغفل عنها في تحليل موقف الأمريكيين ، وهـــو مـــا لاحظنـــاه فـــي تصريحاتهم وعدم اعتمادهم على نتائج تحقيقات السعوديين من بداية الهجوم وحتى قبل صدور اللائحة.
فأذن ما هو الدافع الذي أدى إلى إصدار لائحة الاتهامات والتي شملت أفراد من الشيعة فقـــط ليس فيهم احد من السنة؟
أن عجز الإدارة الأمريكية عن معرفة المنفذين جعلها تلجأ إلى أسلوب السعوديين في اتهام من تريد اتهامه وبدون بينة لكي تتخلص من كابوس الخبر بأي ثمن.

هاني الصايغ

لقد احتلت قضية هاني الصايغ مساحة واسعة في التغطية الإعلامية لمسألة انفجـــار الخبـــر بحيث أصبح لا يذكر انفجار الخبر إلا وهاني الصايغ ملازماً له.
ولسؤ حظ مكتب التحقيقات الفدرالي فأنه جرى التركيز على قضيته في الـــصحافة العالميـــة وتبرئته قبل أن يدرج اسمه في لائحة الاتهامات بحيث أصبح من نقاط الضعف البارزة فـــي اللائحة وألقى ضلالاً واسعة من الشك على اللائحة وافقدها قيمتها القانونية ومصداقيتها .

لقد تم اعتقال هاني عبد الرحيم الصايغ في كندا بتـــاريخ ١٨ مـــارس/آذار ١٩٩٧ وقـــدمت الاستخبارات الكندية اتهامها الزاعم بأن الصايغ كان يقود سيارة متوقفة في موقف للسيارات

قبالة مجمع أبراج الخبر وقد أعطى إشارة بواسطة ضوء سيارته كي يقترب الصهريج المفخخ من أبراج الخبر.

إن اعتقال هاني الصايغ في كندا لم يستند على أدلة كافية. ففي بداية الأمر زعمت السلطات الكندية بأن (المملكة السعودية) رأت إن الأدلة قاطعة حول ضلوع الصايغ في نشاطات سياسية تحت راية حزب الله (السعودي الموالي لإيران).

بعد ذلك قررت السلطات الكندية ترحيل هاني الصايغ إلى أمريكا باعتباره خطراً على أمنها.

والسؤال المطروح هنا هو إذا ثبت لدى السلطات الكندية ضلوع هاني الصايغ في انفجار الخبر، فلماذا يتم ترحيله إلى أمريكا وليس إلى بلاده باعتبار عدم وجود أدلة تثبت تورطه بالانفجار وهو مواطن (سعودي) ؟

إن الواضح من هذه العملية هو أن السلطات الكندية قد تلقت طلباً من سلطات الكيان السعودي باعتقال هاني الصايغ على اعتبار تورطه في انفجار الخبر.

فقد ذكرت صحيفة السفير انه : ***"تم اعتقال هاني الصايغ في أوتاوا بكندا في إطار الحملة التي تقودها السعودية ومن ورائها أمريكا ضد معارضيها في الخارج. وأشاد مكتب التحقيقات الفيدرالي (FBI) بكندا والسعودية على المساعدة خصوصاً الرياض التي أدت إلى تحديد هوية الصايغ ومكان وجوده.***

وهكذا وجدت كندا نفسها في موقف لا تحسد عليه ، فأصبحت ما بين سندان استقلالية الرأي ومطرقة الضغوط الأمريكية التي تريد ان تسحب ملف القضية إلى أمريكا باعتبارها خيط مهم يقودها إلى كشف ملابسات القضية. فأن قضية الخبر شائكة جداً وكما وصفتها صحيفة الكفاح العربي بأنها ورطة ومتاهة حقيقية.

أما صحيفة الشرق الأوسط السعودية فقد أشارت إلى ذلك بصراحة أكثر حيث قالت : ***"هناك معلومات عن عزم الأمريكيين الصارم والمتشدد إلى سحب ملف القضية من يد القضاء الكندي مهما كلف الأمر".***

ولكن يبدو إن الضغوط الأمريكية على السلطات الكندية كانت قوية بما فيه الكفاية لكي ترجح التخلص من هذه المتاهة على استقلالية الرأي ولو على حساب سمعتها القانونية ، فقررت ترحيل هاني الصايغ إلى الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو / حزيران ١٩٩٧ ، وهنا دخل ملف القضية في متاهة أخرى. فقد كانت السلطات الأمريكية تأمل بالحصول على منفذ أو خيط

يؤدي إلى كشف هوية المنفذين ، فاتفقت مع السلطات الكندية لترحيل هاني الصايغ إلى أمريكا متذرعة باتفاق جرى ما بين المحققين الأمريكيين وهاني الصايغ ومفاد هذا الاتفاق هو اعتراف الصايغ بتهم تتعلق بالتخطيط لهجمات ضد الأمريكان في الجزيرة العربية وليس على أساس اتهامه في تنفيذ انفجار الخبر ، وتم ترحيله على هذا الأساس، لكن الصايغ نكث بوعده بالاعتراف بهذه التهم المزعومة والمنسوبة إليه حسب زعمهم حيث صرح بأنه أراد طلب اللجؤ السياسي في أمريكا ولم يفهم فحوى الاتفاق بينه وبين المحققين الأمريكيين لعدم فهمه صيغة الاتفاق ،

فوجدت أمريكا نفسها عاجزة عن الحصول على دليل بتورط هاني الصايغ في انفجار الخبر وقررت إغلاق الملف وعدم مقاضاته في المحاكم الأمريكية لعدم وجود قانون يجيز محاكمة شخص أجنبي في أراضيها لعدم وجود أدلة كافية تدينه.

وأصبحت هذه القضية من المسلمات حيث تكررت في تصريحات المسؤولين القضائيين الأمريكيين وكذلك في الصحف والوكالات الأمريكية. فقد نشرت شبكة CNN الأمريكية خبراً بهذا الخصوص عن القاضي (إمت سلوفيان) بأنه سوف يصرف النظر في التهم الموجهة ضد الصايغ، ولم يتم أبدا اتهام الصايغ بعلاقته في انفجار الخبر عام ١٩٩٦.

أما صحيفة "دي ترويت نيو" فقد قالت نقلاً عن وزارة العدل الأمريكية: "***طالما نحن غير قادرين على الحصول على دليل أساسي لتورطه في انفجار الخبر فأنه من الضروري إلغاء مقاضاته في أمريكا***".

ومن التصريحات المهمة التي صدرت والتي تعزز براءة الصايغ من الهجوم وعدم وجود دليل لأدانته هو التصريح المعلن عن وزارة العدل الأمريكية والذي يعتبر من التصريحات المعول عليها والتي تكتسب صفة رسمية حيث ورد فيه إن قرار تأجيل محاكمته في الولايات المتحدة وإجراءها في السعودية اعتمد على عدة عوامل من ضمنها: إن الولايات المتحدة ليس عندها حالياً دليل يمكن أن تستخدمه في المحاكم الأمريكية لمحاكمة (هاني الصايغ) حول هجوم الخبر.

ورغم وجود اعتراضات من بعض المجموعات المهتمة بحقوق الإنسان حول ترحيل هاني الصايغ خوفاً من تعرضه إلى التعذيب في (السعودية) والذي يتنافى مع المادة ٣ من اتفاقية

مناهضة التعذيب التي تمنع أي دولة طرف في هذه الاتفاقية أن تطرد أي شخص أو أن تعيده أو أن تسلمه إلى دولة أخرى إذا توفرت لديها أسباب حقيقية تدعو إلى الاعتقاد بأنه سيكون في خطر التعرض للتعذيب ، إلا أن هذه المجموعات لم تذكر صراحة بأن ترحيله كان لعدم وجود أدلة كافية تدينه بالتورط في الانفجار.

وفي النتيجة فأن تسليم هاني الصايغ إلى الكيان السعودي هو دليل حاسم على إتباع أمريكا لأساليب تتنافى مع القيم الأخلاقية التي تدعي بها ، كما إنها انتهكت بذلك معايير حقوق الإنسان المعترف بها دولياً والتي سبق وان أشارت لها منظمات حقوق الإنسان ، حيث يصاب المرء بالدهشة عند ما يطلع على تقارير ممارسات حقوق الإنسان الخاصة في شبه الجزيرة العربية والصادرة من وزارة الخارجية الأمريكية التي تنتقد فيه الممارسات التعسفية للأجهزة الحكومية السعودية واستخدام التعذيب والإكراه للحصول على اعترافات.
فقد ورد في تقرير وزارة الخارجية الأمريكية الصادر في فبراير ٢٠٠١ حول ممارسات حقوق الإنسان في السعودية بأن "***هناك تقاريراً موثقة وردت بأن الحكومة قد ارتكبت مخالفات وانتهاكات ضد سجناء سعوديين وأجانب وان موظفي وزارة الداخلية هم المسؤلون عن أكثر هذه الانتهاكات حيث تشمل حرماناً من النوم وضرباً وكذلك هناك ادعاءات بوجود تعذيب بحقهم***".

فرغم هذا الاعتراف وتحذير المنظمات الحقوقية بعدم تسليم الصايغ إلى الكيان السعودي لأنه سوف يكون تحت خطر التعرض للتعذيب فأن الحكومة الأمريكية أصرت على تسليمه إلى السلطات السعودية مع علمها اليقين بأنه سوف يتعرض إلى التعذيب ويكره على الإدلاء باعترافات كاذبة لا أساس لها من الصحة بحيث تكون ذريعة لمكتب التحقيقات الفدرالي لإصدار اتهام مبني على اعترافات كاذبة، وهذا دليل لا يقبل الشك على ضعف الأدلة التي استندت إليها لائحة الاتهام الأمريكية ، ويبرز هنا سؤال مهم وهو كيف يدرج النظام الأمريكي اسم هاني الصايغ في اللائحة وكما بينا سابقاً بأنه لم تتم إدانته في المحاكم الأمريكية لعدم وجود أدلة كافية عليها ؟
وهل إن مكتب التحقيقات الفدرالي الأمريكي اقتنع أخيرا بأن نتائج التحقيقات التي توصل إليها المحققون السعوديون وأسلوبهم في التحقيق أفضل من ضباط الـ **(FBI)** ؟

إن هذا لا يبعد الشك بأن أحداث ١١ سبتمبر/ أيلول واتهام أسامة بن لادن بعد ساعات من الهجوم هو مجرد اتهام واهٍ لا يستند إلى أرضية صلبة من الحقيقة ويبقى الغموض يحيط بالعملية من بداية ارتطام الطائرة الأولى في برج مركز التجارة العالمي وحتى تسلم الحكومة الأفغانية المؤقتة لمهام عملها في أفغانستان.

الخلاصة

إن التطور التكنولوجي الهائل الذي تتمتع به الولايات المتحدة الأمريكية والهيمنة العسكرية على مقدرات العالم بما فيها أوربا ، لا يعني بأنها قادرة على إدراك جميع الحقائق بما في ذلك مواطن الضعف في البنية العسكرية، لا بل إنها عاجزة عن معرفة مواطن التهديد تجاه جنودها وعدم القدرة على حمايتهم وحتى معرفة منفذي الهجمات على منشآتها المدنية والعسكرية، ولذلك فأنها تلجأ إلى التزييف والى قلب الحقائق وتبني مرتكزات بالية لا تفتأ أن تنتقدها إذا وجدت عند غيرها، وهذا يعني أنها تعاني من الضعف في فقرات كثيرة من تركيبتها السياسية وخير دليل على ذلك لائحة اتهام محكمة فرجينيا الفدرالية التي لا تعني سوى أنها مجرد سيناريو مكتوب بالقلم السعودي داخل مكاتب وزارة الداخلية السعودية ومخرج في مكتب الـ **(FBI)**.

خاتمة

لقد حاول الكيان السعودي وهو واهم بأنه يستطيع أن يروض شعب جبل على الشجاعة والأنفة مستمداً روحه الثائرة من أهل البيت عليهم السلام ، وهو لا يستجدي عطفاً من أحد ، وهو مؤمن بقضيته ولا يقبل بأقل من الاستقلال شاء الكيان السعودي أم أبى ، وشاء المتخاذلون أم أبوا ، وليعلم مسؤولي الكيان السعودي ومن لف لفهم بان السجون لا ترهب أحد ، والذين تمردوا وأرعبوا قواته في العوامية ومدن القطيف الأخرى ، لا زالوا يعيشون في القطيف والأحساء ، كما ان كلمات الشيخ المجاهد العلامة نمر باقر النمر لا زالت سياط لاذعة على قفا الكيان ، ولازال رنين الاستقلال يسمع في كل شارع وحارة في القطيف والأحساء .

ان ما نذكره عن معتقلينا في سجون كيان بني سعود يجب ان يكون درساً مهماً لم يريد ان يبحث عن الحرية ، وعلى الجميع أن يقرأوه ، ويعوا ما وراء سطوره ، فالتسعة الذين أسميناهم بالمنسيين ، لا زالت أسماء محفورة في ذاكرتنا ، وهم معنا في لحظة ، وسيعلم كيان بني سعود بأنهم يضيفون في كل يوم خطأ إلى أخطائهم القاتلة في التعامل مع شيعة أهل البيت عليهم السلام في شبه الجزيرة العربية ، وان الأحرار لهم بالمرصاد ، (وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ) .